

بيان

جمهورية مصر العربية

حول تقرير لجنة القانون الدولي

الأجنبية

-
- يتركز بيان جمهورية مصر العربية في هذه المداخلة على الفصل الرابع من تقرير لجنة القانون الدولي المتعلق بالإتفاقيات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات، والفصل الحادي عشر من تقرير اللجنة المتعلق بموضوع حصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية.
 - أولاً، الفصل الرابع من تقرير لجنة القانون الدولي المتعلق بالإتفاقيات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بالإتفاقيات

٣- بالنسبة للفقرة رقم ٢٨٤، فنتحفظ على ما ورد في فقرتها الفرعية رقم (ج) التي تشير إلى "أنه من المستحيل الخلوص إلى أن الحصانة من الولاية القضائية يجب النظر فيها منذ بدء التحقيق لأن الأعمال ذات الطابع التحقيقي كقاعدة ليست لها قوة ملزمة ولا تقدر بصفة مباشرة في مسائل الدماء أو في أداء مهامه" مما أت تحفظنا على خلفية أن الحصانة

تشمل إعفاء المسئول من الخضوع لإجراءات التحقيق.

- وبصفة عامة، يود وفد بلاده أن يشير ويمتدح الصراحة التي عدم اتفاقه مع توجه المقدمه الخاصة بمحاولة وضع قواعد

١- أن مشروع المادة رقم (٧) لا يستند إلى أساس من القانون الدولي القائم على الصفة الدولية ولا يمكن أن يكون له أثر